الشركة الشرقية إيسترن كومباني
شركة مساهمة مصرية
EASTERN COMPANY S.A.E

Industrial Complex: 6th of Oct. City, 6th Industrial Zone, Oasis Road
P.O. Box: 32 October (North Branch) Phone: (02) 38164330
Fax: (02) 38164444
Hot Line (Sales Dept.) : 19697

المجمع الصناعي: مدينة ٦ أكتوبر - المنطقة الصناعية السادسة - طريق الواحات
ص.ب: ٣٢ أكتوبر شمال تليفون: ٣٨١٦٤٣٣٠ (٠٢)
فاكس: ٣٨١٦٤٤٤٤ (٠٢)
الخط الساخن للمبيعات: ١٩٦٩٧

القاهرة 2022/12/1

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم الماليه للفتره المنتهيه في 2022/9/30 .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

محمد عبد الرحمن احمد

مدير علاقات المستثمرين

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية
رقم الوارد ٣٠٥
المرفقات .....
التاريخ ٢٠/ ١١/ ٢٠٢٢
التوقيع

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد المحاسب / العضو المنتدب

الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية لنشركة عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

برجاء التفضل والإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم لتدارك ما جاء به من ملاحظات والرد عليه والإفادة .

وتفضلوا بقبول التحية والأحترام ،،،،،،

تحريرا فى : ٣٠/١١/٢٠٢٢

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

عادل شعراوى

"محاسب / عادل على شعراوى "

asmaa

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

تقرير
الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية
للشركة الشرقية – "ايسترن كومباني"
عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠

إلى السادة / مساهمى
الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بإجمالي أصول بنحو ٢٩,٤٥٠ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافي ربح بعد الضرائب يبلغ نحو١,٤٠٥مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود معيار رقم "٢٤١٠" الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصفة اساسيه من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الاستنتاج المتحفظ

- استمرار عدم تشغيل احدي ماكينتي صناعة سجائر nano١٠ والتي تم نقلهما من موقع الشركة بمحرم بك الي المجمع الصناعي بأكتوبر منذ فبراير ٢٠٢١ حيث بلغت قيمتها الدفترية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٥,٧٠٢ مليون جنيه نظرا لعدم توافر قطع الغيار وفقا للثابت بردود الشركة والمحاضر المحررة مع الشركة مما يمثل طاقات عاطلة فضلا عن عدم مراعاة الشركة اعادة تقدير الاعمار الانتاجية لتلك الماكينات في ضوء المستجدات القائمة وتوقف التشغيل والاستمرار في حساب الاهلاك علي اساس عمر انتاجي عشر سنوات دون مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم١٠.

يتعين سرعة اتخاذ ما يلزم نحو استغلال تلك الاصول والالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار اليه والافادة .

- بغت القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ لاصول الشركة بمواقعها (محرم بك – منوف) المتوقفة عن العمل خلال عام ٢٠٢١ (متخذ قرار بتوقيف العمل ونقل الطاقات الانتاجية ونقل العاملين الي المواقع الاخري) نحو٨٠,٣٩٤ مليون جنيه (٦٢,٢٨٥ مليون جنيه بمحرم بك -١٨,١٠٩ مليون جنيه بمنوف) وما زالت الشركة مستمرة في عدم الاخذ في الاعتبار دراسة اضمحلال قيمة تلك الاصول علي الرغم من توافر مؤشرات داخلية تفيد اضمحلال قيمة تلك الاصول وفقا لمتطلبات الفقرة ١٢ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ .

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه بدراسة اضمحلال تلك الاصول والافادة .

- تضمنت اضافات الاصول الثابتة خلال الفترة الدورية نحو ١,٨٤٦ مليون جنيه تمثل وحدة تغطيع مجنبة علي سبيل الاحتياط للوحدة الاساسية (بماكينة round corner) وقد قامت الشركة ببدأ حساب الاهلاك في ذات التوقيت لكل من الوحدة الاساسية والاحتياطية علي اساس عمر انتاجي ١٠ سنوات دون مراعاة العمر العمر الانتاجي المتوقع للوحدة والفترة التي من المتوقع ان تحل بعدها الوحدة الاحتياطية كبديل للوحدة الاساسية وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرات ٥٥،٥٠ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠.

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

- تضمن رصيد التكوين الاستثماري مبلغ نحو ٧,٣٢٠ مليون جنيه يمثل أعمال خاصة بخط المجنس الجديد الذي تم استلامه والاعتراف به ضمن الأصول الثابتة خلال الفترة الدورية (تشمل اعمال تغذية كهربائية وإتعاب التصميمات الخاصة بها- اعمال تجهيزات مدنية) وحيث ان تلك الاعمال تم استلامها فعليا في بداية الفترة الدورية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وفقا لمحاضر الاستلام بالاضافة إلى إستلام الخط الاساسي واعتراف الشركة به تكون الشركة اغفلت الاعتراف بالمبلغ المشار اليه ضمن اصولها الثابتة التزاما بتعريف الاصل الثابت الوارد بالفقرة ٦ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠فضلا عن اثر ذلك علي مصروف اهلاك الفترة لاغفال حساب الاهلاك عن المبلغ المشار اليه لتحقق الشروط الواردة بالفقرة ٥٥ من ذات المعيار بشأن تاريخ بدء حساب الاهلاك .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

- تضمن حساب التكوين الاستثماري مبلغ نحو ١٢٧,٤٢١ مليون جنيه خاصة باعمال مشروع المنظومة الامنية بالمجمع الصناعي يرجع بعض من تلك المبالغ للعام ٢٠١٤ وحتي تاريخه لم يتم الانتهاء من تلك الاعمال علاوة علي ما سبق ولما كانت تلك الاعمال تتمثل اغلبها في مكونات تكنولوجيا فقد جانب الشركة الصواب بعدم مراعاة متطلبات الفقرة ٩ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ خاصة في ظل توافر مؤشرات علي الاضمحلال وفقا للفقرة ١٢ من ذات المعيار (من مرور الوقت والمتغيرات التكنولوجيا).

يتعين تحقيق اسباب ما سبق وسرعة الانتهاء من تلك الاعمال لما تمثله من طاقات عاطلة مع الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه.

- **<u>بلغت القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية نحو ١٢٨,٦٩٣ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى:</u>**

➢ استمرار عدم إجراء الرفع المساحي للاراضي، فضلا عن عدم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض المواقع وصعوبة مطابقة البعض الاخر مع البيانات الواردة بصور عقود الشركة مع ما هو مدرج بسجلات الشركة، وكذا عدم موافاتنا بالشهادات العقارية من مصلحة الشهر العقارى محددا فيها رقم تسجيل كل عقار أو أرض والحدود الاربعة والحوض والزمام الذي تقع فيه الارض او العقار الامر الذى حال دون الوقوف على أى خلافات او تعديات بشأنها وكذا وضعها القانونى.

يتعين سرعة اجراء الرفع المساحي لكافة اراضي الاستثمار العقارى واستخراج الشهادات المشار اليها للوقوف على حالتها ووضعها القانونى حفاظا علي ممتلكات الشركة وكذلك العمل على اعداد مطابقة بين ماهو وارد بعقود التسجيل وبين سجلات الشركة لما لذلك من اثر على صحة قيم تلك البنود بالقوائم المالية.

➢ ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن موقع الزمر والبالغة قيمته الدفترية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨٤,٦٧٩ مليون جنيه تبين بشأنها: -

- قرر مجلس ادارة الشركة فى جلسته رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ العدول عن اضافة النشاط التجارى والسكنى لترخيص نشاط موقع الزمر والاكتفاء بالترخيص كنشاط (ادارى) مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم وبناء على ذلك تم سداد نحو ٨٣,٩٣٠ مليون جنيه رسوم تحسين للوحدة المحلية بالجيزة وعلى الرغم من ذلك مازالت الشركة تقوم بتبويب موقع الزمر بالخطأ ضمن الاستثمارات العقارية بدلا من الاصول الثابتة على الرغم من تغيير الغرض من نشاط الموقع المشار اليه واكتفت الشركة بالافصاح ضمن ايضاحات القوائم المالية بأن نشاط موقع الزمر "مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم" ودون إعادة تبويب ذلك الموقع ضمن حساب الاصول الثابتة.

يتعين اجراء التصويب اللازم باعادة ادراج موقع الزمر ضمن الاصول الثابتة وفقا للغرض المقرر من ادارة الشركة بشأنه وكذا ما تم الاشارة اليه بالايضاحات المتممة.

➢ ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن اصول (اراضى ومبانى) موقعى المانسترلى بالجيزة، ونيازا ببرج العرب الجديدة البالغة قيمتها الدفترية نحو ٣٤,٩٢٣ مليون جنيه حيث ان:-

- لم نقف على موقف الشركة النهائى من استغلال موقع المانسترلى والاجراءات المتخذة فى ضوء ذلك و لتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من أثر على صحة عرض تلك الاصول كاستثمارات عقارية هذا فضلا عن تضمن مبانى المانسترلى بحساب الاستثمار العقارى بالخطأ مبانى قيمتها الدفترية بنحو ١,٥ مليون جنيه بالمخالفة لمتطلبات معيار ٣٤ الاستثمار العقارى ومعيار ١٠ الاصول الثابتة حيث انها مشغولة بمعرفة المالك تستخدم كمخازن للإنتاج التام.
- تم الانتهاء من تقييم ارض موقع نيازا حيث ورد باجتماع مجلس الادارة رقم جلسة ٤ لسنة ٢٠٢١ بالموافقة على "بيع ارض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الارض سعريا" دون الوقوف على غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (ارض ومبنى) ام الارض فقط للبيع وما لذلك من تأثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية.

يتعين سرعة موافاتنا بالغرض النهائى للبنود التفصيلية للمواقع المشار اليها ببند الاستثمارات العقارية والاجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق

ذلك الغرض بما يؤيد التبويب الصحيح والملائم لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وما له من أثر على صحة عرض وقياس تلك الاصول بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠، وكذا اجراء التصويب اللازم بشأن استبعاد قيمة مخازن الانتاج التام من حساب الاستثمار العقارى وادراجها بحساب الاصول الثابتة التزاما بمتطلبات معايير المحاسبة المشار اليها.

- لم تقم الشركة بالإفصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الاستثمارات العقارية وكذا لم تفصح عن المبالغ المعترف بها فى الارباح والخسائر بالنسبة لمصروفات التشغيل المباشرة لتلك الاستثمارات سواء تولد عنها ايراد ايجار او لم يتولد بالمخالفة لمتطلبات الفقرات ٣٢ ، ٧٥ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري.

كما تم الاشارة الى صافى القيمة الدفترية لحساب الاستثمار العقارى فى ٢٠٢٢/٧/١ بالايضاحات المتممة بالخطأ على انها التكلفة فضلا عن عدم الافصاح عن اجمالى القيمة الدفترية ومجمع الاهلاك فى بداية ونهاية الفترة بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٧٩ من ذات المعيار واكتفاء الشركة بالافصاح عن صافى القيمة الدفترية فى بداية ونهاية الفترة ومصروف الاهلاك الخاص بذات الفترة.
علاوة على انه لم تقم الشركة بإجراء دراسة لإعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لكافة بنود الاستثمار العقارى المحولة من حساب الاصول الثابتة (مواقع الزمر والمانسترلى ونيازا) بالمخالفة لمتطلبات الفقرة فقرة ٥٦ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري والفقرة ٥١ من معيار ١٠ الاصول الثابتة.
يتعين الالتزام بمتطلبات المعايير المشار اليها واجراء التصويب والافصاح اللازم لما له من أثر على صحة عرض القوائم المالية، وضرورة أعادة تقدير العمر الانتاجي لبنود الاستثمار العقارى.

- عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٩١ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ " قياس القيمة العادلة " بشأن الافصاح عن اساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول الي قياسات القيمة العادلة وذلك بالنسبة لاصولها المالية والمبوبة بالقيمة العادلة ارباح وخسائر وكذا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل .
يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

- عدم التزام الشركة بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ فيما ورد بالفقرات ٥-٥ منه بشأن حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل تاريخ تقرير مالي حيث اكتفت الشركة بما تم حسابها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دون اعادة النظر بشأن اعادة قياس المخصص المشار اليه اتصالا بما اسبق اغلقت الشركة رد جزء من الخسائر الائتمانية السابق تكوينها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (والتي كانت بنحو ٣١,٩٣٢ مليون جنيه) حيث تم استحقاق وتحصيل سندات مصرية بنحو ٤٥٠ مليون جنيه ومن ثم كان يجب استبعاد الجزء المكون من الخسائر الائتمانية عنها .
علاوة علي ما سبق استمرار عدم حساب مخصص خسائر ائتمانية عن الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والتي بلغت نحو ٢٠,٦٧٥ مليون جنيه بالمخالفة لمتطلبات المعيار سالفة الذكر.
يتعين اجراء التصويبات اللازمة والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه.

- أغفلت الشركة اعادة ترجمة رصيد استثماراتها في السندات الدولارية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بأسعار الاقفال في تاريخ نهاية الفترة المالية بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٢٣ من معيار المحاسبة المصري

رقم ١٣ الامر الذي ترتب عليه ظهور الاستمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بأقل من حقيقتها بنحو ٥٦,٨٥٨ مليون جنيه فضلا عن اثر ذلك علي نتائج اعمال الشركة .
اتصالا بما سبق فقد ظهرت خسائر التغير في القيمة العادلة بالخطأ بنحو ٢٥٠,٧٨٢ مليون جنيها (منها ٦٣,١٤٩ مليون جنيه عن الفترة الدورية) وصحتها ٣٠٧,٦٤٠ مليون جنيه (منها نحو ١٢٠ مليون جنيه عن الفترة الدورية) فضلا عن اثر ذلك علي قائمة الدخل الشامل .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

- اغفلت الشركة الالتزام بمتطلبات الفقرتين ٦٠ و ٦١ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ وكذا متطلبات الفقرة ٨١ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ وذلك عند اعترافها بالاصول الناتجة عن عقود التأجير التشغيلي لديها وكذا الايردات الناتجة عن تلك العقود حيث ظهر رصيد عملاء عقود الايجار بالخطأ بمبلغ ٣٣٦,٩٠٠ مليون جنيه وصحته ٣٤٦,٧٧٨ مليون جنيه بالاضافة الي عدم الاعتراف بأيراد الفائدة الناتج عن وجود مكون تمويلي بالعقد وذلك بنحو ٩,٨٧٨ مليون جنيه اتصالا بما سبق اعترفت الشركة بملغ ٥٠ مليون جنيه ايراد اصول مؤجرة (الايجار التشغيلي) عن الفترة الدورية وصحته ٤٤,٧٤٢ مليون جنيه وفقا للمتطلبات سالفة الذكر .

يتعين اجراء التصويبات اللازمة والالتزام بمتطلبات المعايير المشار اليها.

- عدم صحة ايضاح المخزون بشأن وجود اصناف تحت الفحص ومنها نحو ٩٧٧,٧٩٠ مليون جنيه قيمة دخان خام ، حيث تبين انها تم فحصها واضافتها لرصيد المخزون خلال فترة المركز المالى.

يتعين اجراء التصويبات اللازمة مع ضرورة تحرى الدقة عند اعداد الايضاحات المتممة.

- تضمن مخزون الخامات (مخزن دخان خالص الرسوم) عن وجود عدد ٣٢ كرتونة بوزن ٦,٢٤٠ طن من رتبةUGBUR اوغندى ، وكذا عدد ١٨كرتونة بوزن ٣,٦٦٩ طن من رتبة BNVG بلغت قيمة تلك الاصناف من واقع (توريدات مخزن خالص الرسوم) نحو ٦٠٠ الف جنيه بهما تعفن وبلل شديد منذ ورود تلك الرسائل للشركة في ابريل ويونيو ٢٠٢٢ جديرا بالذكر ان الشركة قامت باخطار شركة التامين وجارى اعداد المطالبة الخاصة بهما علما بانه تم سداد قيمة تلك البضائع للموردين في ٢٠٢٢/٧.

يتعين مراعاة الانخفاض في قيمة تلك الاصناف بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ التزاما بمتطلبات معيار المخزون وسرعة انهاء ومتابعة المطالبة التامينية حفاظا على حقوق الشركة والافادة مع تحقيق اسباب سداد قيمة تلك الكميات للموردين وعدم قيام الشركة بمطالبة المورد بها.

- تبين ان رصيد مخزون مواد التعبئة والتغليف متضمن مبلغ ١٠,٣٩ مليون جنيه قيمة بضائع مرفوضة وصادر لها اذون افراج ترجع لشهور ابريل ومايو ويونيه ٢٠٢٢ولم يتسلمها اصحابها الامرالذى يستوجب ضرورة اتخاذ اجراءات تجاه الموردين حيث ان تلك البضائع تشغل حيز في المساحات التخزينية وتتحمل عنهم الشركة مصاريف تامين حفاظا عليها. مع ضرورة تطبيق ماورد في اللائحة في هذا الشان(من ارتجاع او اعدام) كما ان وجود هذه المرفوضات يتسبب في ظهور مخزون الشركة على غير حقيقته .

يتعين تحقيق الامرمع ضرورة تخفيض قيمة المرفوضات من قيمة المخزون حتى يظهر المخزون بقيمته الحقيقية .

- **بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١,٢٨٩ مليار جنيه تبين بشأنها ما يلي:**

- تم حساب المخصص المشار اليه دون الاخذ في الاعتبار تاثير القيمة الزمنية للنقود حتي يكون المخصص بالقيمة الحالية للنفقات المتوقع ان يتم طلب تسويتها تطبيقا لمتطلبات الفقرة ٤٥ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.
- تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ نحو ٨٨,٧٤٦ مليون جنيه تمثل الفروق المقدرة عن السنوات الضريبية من ٢٠١٦/٢٠١٥حتي ٢٠١٨/٢٠١٧ بينما جاء نموذج١٩ ضريبة عن تلك الفترات (اخرهم كان في ٢٠٢٢/٧/١٧) متضمن فروق الضريبة عن تلك السنوات الثلاث المشار اليها بنحو ٥١٣,٦٥٩ مليون جنيه وبزيادة بنحو ٤٢٤,٩١٣ مليون جنيه .
- تبين ورود مطالبة من المصلحة بسداد الضريبة الاضافية عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٦/٢٠١٥ (نموذج ٣سداد) بنحو ٢١٨,٣٣٣ مليون جنيه وحيث ان الشركة استوفت شرط السداد لاصل الدين قبل صدور قانون ١٥٣لسنة ٢٠٢٢ وعليه تستحق التجاوز عن ٦٥% من ذلك المبلغ ليصبح ٧٦,٤١٦ مليون جنيه حال السداد في موعد اقصاه ٢٠٢٣/٣/١ وبالتالي كان يجب علي الشركة تخفيض المخصص بالمبلغ المشار اليه وتعليته كألتزام عني الشركة لصالح مصلحة الضرائب حيث اصبح المبلغ المذكور يتفق مع تعريف الالتزام (وليس المخصص) الوارد بالفقرة ١٠ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.
- قيام الشركة بتقدير ضريبة قيمة مضافة عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٠ عن فاقد البندرول بنحو ٣١٦,٤٩١ مليون جنيه علي اساس اجمالي الفاقد بتلك الاعوام بعد استبعاد نسبة مسموحة بها من تلك الفاقد ٢,٣% دون اي اسانيد لتلك النسبة ولما كانت مصلحة الضرائب في خضم فحصها للسنوات ٢٠١٧/٢٠١٦ حتي ٢٠١٩/٢٠١٨ قامت بحساب ضريبة علي اجمالي الفاقد يكون الشركة جانبها الصواب في تقدير ضريبة البندرول والتي تبلغ في حالة قيام المصلحة بحساب الضريبة عن كامل الفقد بالعامين المشار (وفقا لأسس المصلحة) نحو ٦٨٨,٨ مليون جنيه اي بزيادة بنحو ٣٧٢,٣١ مليون جنيه عما تضمنه المخصص .

علاوة علي ما سبق ولما كانت الشركة اغفلت الاخذ في الاعتبار فاقد البندرول للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عند حساب المخصص ولما كان الفاقد بلغ نحو ٧٩ مليون طابع ضريبي وحيث ان متوسط الضريبة للعلبة وفقا لبيان الشركة ١٣,٣٧ جنيه يكون من المتوقع ان تتحمل لشركة ضريبة عن الفاقد المشار اليه بنحو ١٠٥٦,٢٣ مليون جنيه واذا ما تم الاخذ في الاعتبار التخفيض المشار اليه سابقا بالتسوية التي بالمسورية يكون مطلوب تدعيم المخصص عن البند المشار اليه بنحو ٣٢٩ مليون جنيه .

- تضمن المخصص المشار اليه نحو ٣٨,٥٢٥ مليون جنيه عن فروق ضريبة المرتبات المتوقعة في حين ان ضريبة المرتبات هي ضريبة شخصية يقع عبئها علي العاملين بالشركة .
- اغفلت الشركة عند حساب المخصص تقديراتها للفروق الضريبية المتوقعة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ واثر ذلك علي صحة المخصص المشار اليه .

يتعين إعادة النظر في مخصص الضرائب المتنازع عليها في ضوء ما سبق مع الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه مع تحديد المسئولية بشأن فاقد البندرول.

- بلغ مخصص المطالبات القضائية في ٢٠٢٢/٩/٣٠نحو ١٢٠,٤٦٣ مليون جنيه دون دراسة حيث قامت الشركة بحساب المخصص علي اساس كامل قيمة المطالبات لكافة القضايا المتداولة ضد الشركة دون اعداد دراسة توضح افضل تقدير في ضوء احتمالات الكسب والخسارة لكل دعوي .

اتصالا بما سبق لم ينتج عن الدراسة المشار اليها قيام الشركة بالإفصاح ضمن الايضاحات عن اي التزامات محتملة او اصول محتملة (بالنسبة للدعوي التي تختصم فيها الشركة الغير) علي الرغم من وجود العديد من الدعوي التي من المتوقع بدرجة كبيرة ان تؤول الي صالح الشركة.

يتعين اعادة النظر في المخصص المشار اليها في ضوء ما سبق الاشارة اليه والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واجراء التصويب اللازم بشأن ايضاح المخصص.

- بلغ مخصص التزام المعاش المبكر في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٥٤٥,٦٩٣ مليون جنيه قامت الشركة بموافتنا بأنه تم تكوينه استنادا الدراسة المعدة سلفا في ٢٠٢١/١٠/١ بشأن المعاش المبكر الا ان افتراضات تلك الدراسة تغيرات كليا في ضوء استناد الشركة الي اتفاقية العمل الجماعي التي استندت اليها الشركة لنظام المعاش المبكر المطبق خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تحملت الشركة نحو ١,٧٣٢ مليار جنيه في حين كان وفقا للدراسة المقدرة ان تتحمل الشركة فقط نحو ١,٤٩٦ مليار جنيه اتصالا بما سبق ولما كانت اتفاقية العمل الجماعي انتهي العمل بها حيث كان سريان الاتفاقية لمدة ٩٠ يوم (انتهت في ٢٠٢٢/٤/٣٠) ولما كان مجلس الادارة قد وافق علي تمديد العمل بها لجميع العاملين بالشركة حتي ٢٠٢٢/٥/٢٢ وفقا للثابت بقرار مجلس الادارة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك استنادا الي مذكرة معروضة من المدير التنفيذي لشئون الموارد البشرية وكذا مذكرة اللجنة النقابية في هذا الشأن وبالتالي لا يوجد التزام حال علي المنشأة يمكن الاستناد اليه من الاساس لتكوين مخصص تحقيقا لمتطلبات الفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.

بناءا علي ما سبق نري عدم سلامة المخصص المشار اليه وعدم وجود اساس محاسبي لتكوينه الامر الذي له بالغ الاثر علي نتائج اعمال الشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ حيث كان يجب ان يظهر صافي ربح الفترة بأكبر مما هو عليه بنحو ٣٠%.

يتعين اعادة النظر فيما تضمنته القوائم بشأن المخصص المشار اليه لما له من اثر واضح علي صحة القوائم والالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.

- تبين استمرار الشركة في عدم اعداد اقرار شهرى لضريبة القيمة المضافة الامرالذى قد يحملها غرامات عدم تقديم الاقرار كما حدث في السنوات السابقة وكان من الواجب على الشركة مخاطبة مصلحة الضرائب لتحديد حجم الإعفاءات على الصالة وماهوالواجب الاقرار عنه.

كما بلغت المصروفات الخاصة بالصالة المغطاه نحو ٢,٧١٤ مليون جنيه فى حين تبلغ ايراداتها نحو ٩٤٩ الف جنيه بخسارة قدرها نحو ١,٧٦٥ مليون جنيه. ولاتزال الشركة لم تقم بفصل عدادات الانارة والمياه الخاصة بالصالة المغطاه عن عدادات النادى وتقوم باحتساب الاستهلاكات تقديرى بينهم .

كما تبين ان ايرادات الصالة المغطاة المورد الى الشركة يتم توريدها مبالغ صماء دون وجود تحليل اثناء التوريد في الوقت الذى يتعين معه تحليل ايرادات الصالة المغطاة وذلك احكاما للرقابة عليها .

يتعين على الشركة فصل ايرادات الصالة المغطاه بحساب مستقل مع ضرورة تقديم اقرار شهرى لضريبة القيمة المضافة عن نشاط الصالة المغطاة حتى لا تتحمل الشركة اى غرامات، مع ضرورة العمل على تنشيط ايرادات الصالة المغطاه وذلك تخفيضا للخسارة

التى تتحملها الشركة مع ضرورة الفصل بين مصروفات الصالة والنادى التى يتم احتسابها تقديريا .

- عدم امساك الشركة سجلات لمتابعة اهلاكات الاصول الثابته بها وفقا للنسب والاسس الضريبية وذلك للوقوف علي تلك الاصول التي اهلكت بكامل قيمتها واستبعادها عند حساب الاهلاك الضريبي حيث بلغ رصيد المباني بأخر اقرار ضريبي نحو ٣,٥٧٥ مليار جنيه في حين بلغ رصيد الاصول المعنوية نحو ٣١,٧١ مليون جنيه وتقوم الشركة بحساب اهلاك ضريبي بنسبة ٥%،١٠% (وفقا لاحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) علي الترتيب من ذلك الرصيد دون الوقوف علي ما هو مهلك ضريبيا بالكامل ومن ثم لم نستطع الوقوف علي مدي صحة الاهلاكات الضريبية المقدرة لمجموعات الاصول المشار اليها عن الفترة محل الفحص والتي بلغت نحو ٤٥,٥ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بأمساك السجلات المشار اليها ومراجعة صحة الاهلاك الضريبي.

- تضمنت قائمة الدخل مصروفات تقديرية دون وجود التزام قائم في تاريخ القوائم استنادا الي ماتضمنته الموازنة من تقديرات حيث بلغ ما امكن حصره نحو ٦,٥٩٧ مليون جنيه قيمة مصروفات علاقات عامة واستقبال بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية رقام ٣٠،٢٨,١ وكذا اطار اعداد القوائم المالية.

يتعين اجراء التصويبات اللازمة والالتزام بالاطار والمعايير المشار اليها

- **<u>عدم صحة مصروف ضريبة الدخل في ٢٠٢٢/٩/٣٠والبالغ نحو ٥٥٥,٦٨٧ مليون جنيه نظرا لما يلي:-</u>**

- قيام الشركة باستبعاد مبلغ نحو ٣٠ مليون جنيه يمثل عوائد استثمارات معفاه من الضريبة (سندات دولارية، وثائق استثمار) وفقا لإحكام المادة ٥٠ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في حين ان صحة مبلغ العوائد المشار اليه وفقا لدفاتر الشركة نحو ٤٢,٦٥٥ مليون بفارق نحو ١٢,٦ مليون جنيه الأمر الذي ترتب عليه ظهور ضريبة الدخل بأكبر من حقيقتها بنحو ٢,٨٣٥ مليون جنيه فضلا عن اثر ذلك علي تكلفة التمويل والاستثمار للعائد المشار اليه.
- تضمن مبلغ الضريبة المشار اليه نحو ١٢١,٣٩٩مليون جنيه يمثل الضريبة المحسوبة عن عوائد اذون وسندات الخزانة حيث تم احتسابها وفقا للمتحصلات الفعلية بالمخالفة لإحكام المادة ١٧ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث ان مبلغ الضريبة المستحق عن العوائد المحققة عن الفترة بلغ نحو٦٨,٢٧٣ مليون جنيه .
- ظهر مصروف ضريبة الدخل المشار اليه متضخم بأكثر من حقيقته بنحو ٨٠,٥ مليون جنيه نتيجة خطأ الشركة في عكس الضرائب المؤجلة علي فروق تقييم العملية المدينة والدائنة غير المحققة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث قامت الشركة بزيادة الضريبة المؤجلة بنحو ٤٢,٢٧٩ مليون جنيه عوضا عن تخفيضها بذات المبلغ الامر الذي ترتب عليه ظهور ضريبة الدخل بأكبر من حقيقتها ٨٠,٥٥٧ مليون جنيه فضلا عن اثر ذلك علي رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة البالغ في قائمة المركز المالي نحو ١٨٤,٣٣٤ مليون جنيه حيث ظهر بأكبر من حقيقته بذات المبلغ حيث صحته ١٠٣,٧٧٧ مليون جنيه .
- قيام الشركة بالخطأ بتكرار خصم مبلغ نحو ٥٠٢,٢٥٤ الف جنيه من الوعاء الضريبي تمثل المكاسب (محملة كتخفيض لتكلفة المبيعات) المترتبة علي رد الخسارة الناتجة عن تخفيض قيمة المخزون بالاعوام السابقة حيث خصمت مرة بشكل مستقل ومرة ضمن المستخدم من المخصصات واثر ذلك علي صحة مصروف ضريبة الدخل.
- أغفلت الشركة الالتزام بأحكام المادة ٥٠ بشأن اعفاء عوائد صناديق الاستثمار حيث تم تضمين وعاء الضريبة عن الفترة مبلغ نحو ٥ مليون تمثل صافي خسائر ناتجة عن المعاملات علي وثائق تلك الاستثمارات ومانذلك من اثر علي صحة مصروف الضريبة .

يتعين اجراء التصويبات اللازمة والالتزام بأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته .

- بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقا للبيانات الضريبية (الضريبة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذا الضريبة المقدرة عن الفترة الدورية محل الفحص - المبالغ المخصومة بمعرفة الغير والدفعات المقدمة) مبلغ نحو ٦١٢,٣٤٩ مليون جنيه في حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية ومن واقع الدفاتر والسجلات مبلغ نحو ٦٣٥,٠٣٦مليون جنيه اي بزيادة نحو ٢٢,٦٨٧ مليون جنيه ولم نقف علي اي التزامات علي الشركة تجاه المصلحة مقابل تلك الفروق .

يتعين بحث اسباب الفروق المشار اليه وموافاتنا بالنتائج للوقوف علي مدي صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

- عدم موافاتنا بالشهادات المؤيدة للمبالغ المخصومة من الشركة بمعرفة الغير والبالغة نحو ٥١٦,٤٠١مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

يتعين موافاتنا بالشهادات المشار اليها .

- مخالفة الشركة لاحكام المادة ٥٦ من قانون ٩١لسنة ٢٠٠٥ بشأن اخضاع المبالغ المسددة للاشخاص غير المقيمة مقابل الخدمات المؤداه من تلك الجهات بسعر ٢٠% من تلك المبالغ حيث تبين سداد الشركة لنحو ٥,٣ مليون جنيه خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ومبلغ نحو ٢٤٥,٨ الف جنيه خلال الفترة الدورية محل الفحص (ما امكن حصره) مقابل خدمات صيانة ،دعم فني ،خدمات تركيب لجهات اجنبية عير مقيمة دون اخضاع تلك المبالغ للضريبة وفقا للمادة المشار اليها.

يتعين تحقيق اسباب ما سبق مع الالتزام بأحكام القانون المشار اليه ومراعاة الأثر .

- استمرار مخالفة الشركة لأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتعديلات لائحته الصادرة بالقرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الضريبة علي المبالغ التي تدفع لغير المقيمين وذلك وفقا لسعر الضريبة المنصوص عليه بالمادة رقم ٨ من القانون المشار اليه حيث تقوم الشركة بحساب ضريبة قطعية بنسبة ١٠ % مما يتقاضه الخبراء الاجانب (خبراء للاشراف علي تركيب الماكينات وللتدريب) الامر الذي يكبد الشركة ضريبة اكثر من المستحقة فعليا كونها تتحمل الضريبة نيابة عن الخبراء وقد بلغت الضريبة المسددة في خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ وحتي ٢٠٢٢/٩/٣٠ (ما امكن حصره) نحو ٧٩٧ الف جنيه .

نكرر التوصية بضرورة حصر كافة الضرائب المسددة فعليا خلال الفترات التي تلي صدور القرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وكذا المبالغ المستحقة وفقا لصحيح القانون ومخاطبة مصلحة الضرائب نحو استرداد تلك الفروق.

- مخالفة الشركة عند تقديمها لاقرار ضريبة الدخل عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك في ٢٠١٩/١٠/٢٨ لاحكام المادة الثالثة من مواد الاصدار لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ "قانون التأجير التمويلي والتخصيم" فيما تضمنته من ان تطبق علي عقود التأجير المبرمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون (٢٠١٨/٨/١٥) ذات الاحكام والقواعد المقررة ضريبيا وقت ابرامها وذلك الي حين انتهاء مدتها والتي تتمثل في اعتماد قسط الايجار ضمن المصاريف واجبة الخصم الا ان الشركة قامت بالتوقف عن تلك المعالجة وقامت بأهلاك الاصول الناتجة عن تلك العقود في ضوء المعالجة المحاسبية لها وفقا للقواعد الضريبية المقررة بالمواد ٢٥-٢٦ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك اعتبارا من تاريخ التطبيق الاولي في بداية العام المالي ٢٠١٩/٠١٨ وما لذلك من اثر علي صحة مصروف الضريبة عن العام المشار اليه وكذا رصيد الضريبة المؤجلة للفترة

الحالية(لتضمن رصيد الضريبة المؤجلة الضريبة المؤجلة المحسوبة عن تلك الاصول في العام السابق٢٠١٨/٢٠١٩).

يتعين اتخاذ اللازم نحو تدارك ما سبق والافادة .

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا

- استمرار تدني الحالة الفنية لاغلب ماكينات الشركة حيث بلغ متوسط الكفاءة الفنية لماكينات صناعة السجائر ٤٢,٨% ولماكينات التعبئة ٤٤,٧ % بينما بلغ متوسط الكفاءة لماكينات صناع الفلتر البالغة ٢١ ماكينة نحو ٤٤,٤٥% علاوة علي ان ٦١% من ماكينات التعبئة و٥١% من ماكينات الصناعة و٨١% من ماكينات صناعة الفلتر بالشركة مهلكة دفتريا بالاضافة إلى تدهور الحالة الفنية للضواغط (مما يكثر من أعطال الماكينات وزيادة العوادم و بالتالي زيادة التكلفة) كل تلك البيانات وفقا للثابت ببيانات ومستندات الشركة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ولم نقف علي اي إجراءات من قبل الشركة نحو تدارك الموقف المشار حتي تاريخه .

نكرر التوصية نحو سرعة تحقيق اسباب ما سبق تفصيلا واتخاذ ما يلزم نحو تداركه مع رفع الكفاءة الانتاجية لاصول الشركة بضخ الاستثمارات المناسبة حفاظا علي قدرة واستمرارية الشركة في التشغيل والانتاج وتجنبا لتحمل اي تكاليف اضافية نتيجة ما سبق .

- تضمنت اراضي الشركة البالغ قيمتها نحو١٩٨,٥١٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ اراضي منزوع ملكيتها (مسجلة بالدفاتر والسجلات) تبلغ مساحتها نحو٢٠,٥٩٧ الف متر مربع وتتمثل فى ضوائع تنظيم بكل من محافظتى القاهره و الجيزه مرفوع بشأنها قضايا و صدرت فى بعضها أحكام لصالح الشركه بلغت نحو ٥٤ مليون جنيه و لم يتم تحصليها حتى تاريخه و البعض الاخر مازال متدوال أمام القضاء ،بالاضافة الى اراضي لم نقف علي سند ملكيتها وموقفها القانوني ومثبته بسجلات الاصول ضمن موقع الطالبية تبلغ مساحتها نحو ٥٠٦٩ متر مربع .

يتعين تحقيق أسباب ما سبق وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظا علي حقوقها طرف الغير ،وكذا موافاتنا بمستندات وعقود ملكية الاراضي المشار اليها والموقف القانوني من حيازتها .

- تضمنت سجلات الشركة وجود مساحات مغتصبة من قبل الشركة المصريه لتجارة الادوية بنحو ٢٤٠ متر بتقسيم منية السيرج وفقا للثابت بسجلات الشركة.

كما تبين وجود ارض ملك الشركة (قطعة رقم ٣١ من تقسيم الهواء الجميل بتقسيم منية السيرج) مساحتها نحو ٢٥٢متر مربع صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٥ بتأجيرها للجمعية الشرعية مقابل ايجار سنوي واحد جنيه لمدة خمسين عاما من تاريخ صدور القرار ولم نقف علي الموقف الحالي لتلك الارض في ضوء انتهاء مدة سريان قرار مجلس الادارة المشار اليه.

يتعين اتخاذ اللازم في ضوء الوضع القانوني للأرض المشار اليها مع موافاتنا تفصيلا بكافة المستندات ذات الصلة للتحقق من الموقف القانوني.

- لم يتم اتخاذ إجراءات تسجيل بعض الأراضى والمبانى المملوكة للشركة بيانها كالآتى :-

- قطعتي ارض الشركة بتقسيم الجمعية التعاونية لمحدودي الدخل بمنطقة الابيض تبلغ مساحة كل قطعة ٢٨٠ متر مربع و مقام علي احدهما عمارة سكنية (تبلغ تكلفتهم نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه).
- عقار الشركة بمنطقة علم الروم البالغ مساحته ٢٩٣,٥٧ م٢ بتكلفة نحو ٤,٥٢٨ مليون جنيه
- عدد ٩ محال تجارية بمساحة ١٩٩ متر بالاضافة إلى ٢ وحدة سكنية بمساحة ١٣٠ مترمربع بالحي الرابع المجاورة الثامنة بمدينة ٦ اكتوبر باجمالي تكلفة نحو ٤٥٧,٤ مليون جنيه .
- عدم تسجيل عماراتي الشركة رقمي ٧-٨ بقرية الشروق بالساحل الشمالي والبالغ تكلفتها نحو ١,١٨٠مليون جنيه وكذا عدد ثمانية فيلات بذات الموقع بتكلفة ١,٢٣٧ مليون جنيه
- استراحة بني سويف و تكلفتها نحو ١٠٠ الف جنيه.

يتعين سرعة إتمام إجراءات تسجيل ممتلكات الشركة حفاظا عليها.

- استمرار عدم استغلال ارض الشركة امام المجمع الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر والمشتراه منذ عام ١٩٩٩ بنحو ٣٤,٥ مليون جنيه والبالغ مساحتها نحو ٣٩ فدان و أفادت الشركه بردودها المتكرره انه مخطط استغلال الموقع كنادي الا أنه لم يتبين إتخاذ أية إجراءات فى هذا الشأن وذلك للوقوف علي صحة تبويب تلك الاراضي في ضوء متطلبات معايير المحاسبة المصرية.

نكرر التوصية نحو سرعة استغلال الموقع المشارإليه بما يعود بالنفع علي الشركة.

- بغت التكلفة التاريخية للأصول الثابتة (آلات ومعدات- سيارات)الصادر بشأنها قرارات تكهين حتي ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ نحو ٣١٧,٢٢٣ مليون جنيه.

يتعين سرعة اجراء التصرف الاقتصادي بشأن تلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة.

- تضمن حساب التكوين الاستثماري طاقات عاطلة تتمثل في مبلغ ٧,٩٤٠ مليون جنيه قيمة ثلاث ماكينات سلفنة عبوات معسل (بمصنع منوف) احدها موردة في فبراير ٢٠١٩ والاخرتان في يونيو ٢٠٢٠ بالاضافة الي وحدة ترطيب معاد تأهيلها بقيمة ٤,١٧٩ مليون جنيه خاصة بالمعسل ايضا ومورده للشركة بموقعها بالطالبية في فبراير ٢٠٢٠ دون استخدام اي من تلك الاصول حتى تاريخه.

يتعين سرعة اتخاذ ما يلزم نحو تحقيق الاستغلال الامثل لتلك الاصول.

- مارالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمين مخزون قطع الغيار نحو ٤٨,٣٩٩ مليون جنيه اصناف راكدة (الرصيد المتبقى من حصر اللجنة رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن ماكينات قد سبق تكهينها)حيث تم صرف ماقيمته ١٤٠٥٥,٩٩ جنيه خلال ٣شهور حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ حيث ان القيمه فى ذات التاريخ بعد الصرف نحو٤٨,٣٨٥ مليون جنيه. الامر الذى يدلل على مدى سلامة ماقامت به الشركة بشان اعتبار هذه الاصناف رواكد.
- الجدير بالذكران ملاحظتنا قائمة بشان عدم وضوح الرؤية بالشركة فى مدى الاحتياج لاستخدام العديد من تلك الاصناف فى صيانة الماكينات والتى سبق ان انتهت اللجنة المشار اليها بعدم الاحتياج اليها حيث تم

صرف اصناف منها بنحو ٣٨٩ الف جنيه خلال الفترة وارتداد اصناف اخرى بنحو ٤,٥٤٦ مليون جنيه سبق صرفها العام السابق(تم تخفيض قيمتها بالكامل بتخفيض الارباح المرحلة دون الافصاح عن ذلك التخفيض بالقوائم المالية بالمخالفة للفقرة ٣٦ من معيار المخزون) وما يتبين معه قصور تلك اللجنة بشأن الراى النهائى لتلك الاصناف وكذا مسئولى الصيانة بالمصانع بشأن طلب وارتجاع الاصناف الاخرى دون استخدام.

ونود ان نشير ان الاصناف الراكدة يمكن طرحها فى برامج استبدالية مع الموردين الاجانب لماكينات تلك الاصناف والتى اعتادت الشركة على اجراء تلك البرامج وبيع اصناف راكدة بقيم مناسبة وبالتالى امكانية تحديد قيم عادلة لتلك الاصناف وصولا لصافى قيمتها البيعية يمكن بموجبها تقدير الانخفاض فى قيمتها الحالية.

اتصالا بما سبق مازالت ملاحظتنا قائمة بشان انه لم يصدر حتى تاريخه اى قرار نهائى بشأن كيفية التصرف فى المتبقى من تلك الاصناف سوى قرار اللجنة التنفيذية رقم ١١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ بادراج اصناف بنحو ٤٠٩ الف يورو"وفقا لاخر تقديرات للشركة بنحو ٨,٥٣٣ مليون جنيه" فى برامج تبادلية ضمن شراء ماكينات من لموردين الاجانب"فوكى" وكذا مبلغ ١٨٠ الف يورو "وفقا لاخر تقديرات للشركة بنحو ٣,٦٥٩ مليون جنيه" مع المورد جاربيو"لم يصدر قرار لجنة تنفيذية بشأنه ،علما بانه على اثر القرار المشار اليه تم استبدال اصناف اخرى بنحو ٣,١٣٣ مليون جنيه خلال الفترة .ماسبق دون اعادة تقدير الانخفاض فى رصيد الاصناف المشار اليها.

يتعين تحقيق الامر بشأن اعمال لجنة حصر رواكد قطع الغيارالسابق الاشارة اليها وكذا مسئولى الصيانة وضرورة دراسة الموقف النهائى لتلك الاصناف المشار اليها للوقوف على كيفية التصرف فيها والالتزام بمتطلبات معيار المخزون وموافاتنا بالدراسة التى على اساسها تم تقدير قيمة الانخفاض في اصناف قطع الغيار للوقوف على صحتها مع مراعاة اعادة التقدير لذلك الانخفاض فى ضوء التغير في خطط الشركة بشأن طريقة التصرف فى تلك الاصناف كما يتعين اعادة النظر بشان هذه الرواكد من جديد وتحديد مدى الاحتياج الفعلى لهذه الاصناف من عدمه والافادة بالنتيجة واجراء التسويات المحاسبية اللازمة فى هذا الشأن.

- بلغت قيمة قطع الغيار والمهمات فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ وقدره ٦١٨,٩٢١ مليون جنيه فى الوقت الذى افادت فيه الشركة فى ردها على ملاحظتنا بشان انخفاض كفاءة الماكينات فى٢٠٢٢/٦/٣٠ بعدم وجود قطع غيار الامر الذى يستوجب على الشركة اعادة النظر فى كمية وقيمة قطع الغيار الظاهرة فى المركز المالى فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ على ان يتم تقسيمها داخليالى انشطة (تعبئة -انتاج سجاير -فلتر -كمروسورات -سيارات ..... وخلافة) وكذاقطع غيار لماكينات تم تكهينها ولايوجد استخدام لها وكذا على مستوى انواع الماكينات وماركاتها حتى يمكن الوقوف على موقف قطع الغيار بطريقة سليمه طبقا للواقع الفعلى لقطع الغيار وحتى تتمكن الشركة من تحديد موقف قطع وتحديد احتياجاتها بطريقة صحيحة وحتى يظهر مخزون قطع الغيار على حقيقتة من حيث الاحتياج الفعلى من جانب الشركة.

يتعين تشكيل لجنة فنية على تتضمن كفاءات فنيه من كافة الانشطة بكافة الوحدات الانتاجية من الشركة حتى تتمكن من الفرز الجيد لقطع الغيار وكذا تحديد الراكد من قطع الغيار والافادة بالنتيجة.

- تضمنت الايضاحات المتممه فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مخزون انتاج غير تام حيث يوجد بضائع انتاج غير تام لدى الغيربثلاجة العالمية للتبريد والتجميد بكمية ٥٨ طن كما يلى :

٣,٩٥٤ مليون جنيه قيمة دخان مفروم فايسروى.

٣٢٨ ألف جنيه قيمة مواد خلط.

وحيث ان منتج الفايسروى هو انتاج مشترك مع شركة بريتش امريكان توباكو التى انهت نشاطها فى مصر والغت تعاقدها مع الشركة. الامر الذى لم نتبين معه موقف تلك الكمية من الدخان ومواد الخلط المذكورة.

يتعين بحث الامر والافادة.

- تضمنت الأرصدة الدائنة مبالغ مجنبة لصالح العاملين فى حصتهم من توزيعات الأرباح بلغت نحو ١٦٥,٢٧٣ مليون جنيه تحت مسمى حصة العاملين- خدمات اجتماعية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ تم تكوينها فى ظل أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قبل تحول الشركة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد افادت الشركة فى ردها على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم دراسة الامر واتخاذ الإجراء اللازم .

نوصى بإستخدام الرصيد المذكور فى الأغراض المجنبه من اجله.

- بلغت مصروفات تعويضات وغرامات خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢٨,٩٩٧ مليون جنيه تمثل قيمة ما تحملته الشركة من غرامات تأخير وارضيات ومقابل خدمات تخزين تخص الدخان المستورد.

يتعين تحقيق الامر بشأنها مع بحث سبل ترشيد تلك المصروفات والافادة.

- تم اسناد اعمال اضافية لمراقب الحسابات الخارجي وتحديد اتعابها دون مراعاة القواعد المنظمة في هذا الشأن .

نوصي بمراعاة قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات وقرارات الجمعية العامة الصادرة في شأن تكليفه.

- لم تقم الشركة بإظهار ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) على حقيقتها عند زيادة أسعار السجائر والسيجار في شهر يوليو ٢٠١٤ ولتدارك الخطأ قامت بحساب الضريبة بنحو ١٢,٤ مليون جنيه ضمن إقرار شهر أغسطس ٢٠١٧ مما قد يحملها ضريبة اضافية توازي ما يقرب اصل مبلغ الضريبة، فضلا عن ضياع نحو ٢مليون جنيه عائد مقدر عن المبلغ المدفوع بالزيادة عن إقرار أغسطس ٢٠١٤ حيث تم خصم الزيادة ضمن إقرار أغسطس ٢٠١٦ بنحو ٨,٢ مليون جنيه.

كما قامت الشركة بسداد نحو ٢,٧ مليون جنيه في يوليو ٢٠١٨ تمثل ضريبة مبيعات عن البضاعة المسروقة خلال العام المالي٢٠١١/٢٠١٢ نتيجة عدم قيامها بتقديم المستندات المؤيدة لتلك الحوادث علاوة علي ما تحملته من ضريبة اضافية نتيجة التأخر في سداد المبلغ المشار إليه.

نكرر التوصية بضرورة تحديد المسئولية بشأن ما سبق .

* بناء على توصية الجمعيه العامه للشركه المنعقده فى ٢٠١٩/١٠/١٦ بدراسة ملاحظات تحديد المسؤليه الوارده بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم الماليه المنتهيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ صدر قرار السيد العضو المنتدب رقم ٨١٢ في ٢٠١٩/١٢/١٨ بتشكيل لجنة لدراسة تلك الملاحظات ورفع تقرير بشأنها وانتهت اللجنه من أعمالها فى شهر مارس ٢٠٢١، وقد تبين إقتصار عمل اللجنه على إعادة توجيه الملاحظات إلى القطاعات المختصه وتجميع ردودها فقط ودون دراسة تلك الملاحظات والوقوف على أسبابها والاعباء المترتبه عليها والمتسبب فيها وإحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها فيها ومن تلك الملاحظات ما يلى :-

- سرقة بضاعه من الناقل خالد سيد فؤاد بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ قيمتها نحو ٢,٣ مليون جنيه،تم التعويض عنه إستثنائى بنحو ٣٠٩,٧٤٢ ألف جنيه فقط حيث تبين إستمرار التعامل مع المذكور على الرغم من إنتهاءالتعاقد معه فى ٢٠١٥/٥/٢٧ ولم يتم تجديده وبالتالى أصبح غير مغطى تأمينيا.

- تحملت الشركه ضرائب مبيعات بنحو ٤,٥ مليون جنيه عن مبيعاتها من دخان البيبه والفرجينى عن الفتره من٢٠١٢ حتى٢٠١٤ وذلك لعدم تقديمها المستندات التى توضح فصل قيمة تلك المبيعات عن مصاريف التوزيع والترويج للجنة الضرائب الداخليه مما أدى إلى الحكم بعدم أحقية الشركه فى الاعفاء من المبلغ المشار إليه.
- تحملت الشركه نحو ٤٢٨ ألف جنيه نتيجة سداد ضريبة المرتبات بعد المواعيد القانونيه وكذا نحو ٤٤٤ ألف جنيه غرامة تأخير حتى تاريخ الفحص فى ٢٠١٦/١٢/١٦.
- مخالفة الشركه لاحكام قانون التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذيه فيما تضمنه من تحصيل ١٠% من قيمة كل وحده مبيعه مشتقات التبغ حيث تبين قيام الشركه بتطبيق تلك النسبه على أسعار بيع تاجر الجمله و ليس أسعار المستهلك فتحملت الشركه نحو ٦٧٠ الف جنيه نتيجه لذلك.
- تحملت الشركه بنحو ٣٤,٧٤٣ مليون جنيه ضريبة القيمه المضافه بناء على قرار لجنة طعن فى يناير ٢٠١٩عن فروق فحص عن الفتره من٢٠١٢/٧ حتى ٢٠١٤/٦ لعدم تقديم شهادات الصادر الداله على إتمام عمليات التصدير وكذا إيرادات غير مقر عنها بالاقرار الضريبى.

وعلى الرغم من تضمن تقرير اللجنه ما يؤيد تلك الملاحظات الا إنه لم يتم إحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها بشأنها.

كما تبين وجود موضوعات محالة للشئون القانونية بالشركة عن اعوام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وما قبلها ولم يتم الانتهاء من تلك التحقيقات وهى مبلغة للشركة في حينه ضمن تقاريرنا السابقة ولم يتبين اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بشأنها برغم ما شابها من مخالفات مالية وما تزال لم يتم تحديد المسئولية بشأنها.

يتعين ضرورة تحقيق أسباب تلك المخالفات وسرعة موافاتنا بما تم بشأن ما سبق.

تحريراً فى: ٢٠٢٢/١١/٣٠

مدير عام

نائب مدير الادارة

" محاسب/ عبد الناصر سيد نصر "

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

" محاسب/طارق كامل محمد عوض"

يعتمـــــد ،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

" محاسب/ عادل على شعراوى"